مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٣٩**
الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فاسيلاكيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد رويز روساس
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جنمن
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غياما
	المملة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/760)

06-54335 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/760)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَيّ الجمهورية العربية السورية ولبنان، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلَين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل كل من السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) والآنسة زيادة (لبنان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرج براميرتس، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد براميرتس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/760، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرج براميرتس، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

السيد براميرتس (تكلم بالانكليزية): أشعر بالامتنان لهذه الفرصة التي أتيحت لي لعرض تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2006/760، المرفق). وعلى غرار التقارير السابقة، يقدم هذا التقرير لمحة عن عمل اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية وعن أنشطتها الجارية. ويعطي التقرير القدر الممكن من التفاصيل، آخذين في الاعتبار ضرورة الحفاظ على السرية وعلى الخيوط التي يكشف عنها التحقيق.

إن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت الصراع في لبنان. نتيجة لذلك، ووفقاً للقواعد الأمنية المرعية في الأمم المتحدة، كان لزاماً على الموظفين الدوليين العاملين في اللجنة مغادرة لبنان في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ونقل مقر اللجنة مؤقتاً إلى قاعدة في قبرص، وقد استأنفت اللجنة أنشطتها فور وصولها إلى قبرص. وبدأت بالفعل عملية إعادة الموظفين الدوليين تدريجياً إلى لبنان.

وعلى الرغم من هذه الحالة، أحرزت اللجنة تقدماً في تحقيقاتها في حادث اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري و٢٢ آخرين، وفي تقديم المساعدة التقنية الموسعة للسلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جرائم معينة أخرى.

وفيما يتعلق بالتحقيق في اغتيال الحريري، يجري حالياً تنفيذ ٢٠ من مشاريع التحقيق والتحليل الرئيسية. وقد تركز التقرير السابق (S/2006/375، المرفق) على التحريات العدلية لمسرح الجريمة والانفجار الذي أودى بحياة السيد الحريري و ٢٢ شخصاً آخرين. وخلال الشهر الأخير، انصب التركيز على توحيد نتائج تلك التحريات وعلى إجراء عدد من المقابلات الهامة بهدف تحديد الجناة على جميع المستويات.

وقد أفضى تحليل الحمض النووي الصبغي للأشلاء البشرية التي وُجِدت في مسرح الجريمة إلى نتائج هامة. فالعديد من هذه الأشلاء يبدو متطابقاً مع الشخص الذي يُفترض أنه فجّر العبوة الناسفة المرتجلة الصنع، وهو رجل في أوائل العشرينات. ويجري خبراء الطب الشرعي فحوصات أخرى من أجل تحديد المنطقة التي ينحدر منها؛ ويقارَن الحمض النووي الصبغي لهذا الشخص بقواعد بيانات الحمض النووي الصبغي الموجودة في عدد من البلدان. وقد أثبتت الاختبارات المستقلة المنفذة في إطار بيئتين منفصلتين في وقت سابق من العام الحالي، وكذلك تجارب قياس قوة الانفجار، استنتاجات اللجنة فيما يتعلق بخصائص وطبيعة الانفجار الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وكانت اللجنة قد أشارت في تقريرها السابق إلى أن كمية المواد الناسفة المستخدمة في الانفجار لا تقل عن ٢٠٠ ١ كيلوغرام. ورهناً بالنتائج النهائية، تقدر اللجنة الآن أن كمية المادة المتفجرة المستخدمة ربما كانت أقرب إلى ٨٠٠ ١ كيلوغرام. وتوصلت اللجنة أيضاً إلى استنتاجات أولية بشأن عدد من المسائل التي لم تكن واضحة من قبل. فعلى سبيل المثال، ذكر بعض الشهود أنهم سمعوا صوت انفجارين في ١٤ شباط/فبراير، بينما لم يكن هناك، طبقاً لما توصلنا إليه من استنتاجات، سوى انفجار واحد. وهناك تفسيرات علمية لهذه الظاهرة.

وتواصل اللجنة التحقيق في طريقة العمل التي استخدمها الجناة. وتدرس اللجنة معلومات تشير إلى أن رفيق الحريري كان موضوعاً تحت المراقبة من قبل وربما تعرض لمحاولات سابقة لقتله. ومن المحتمل أن الفريق الذي قام بعملية التفجير قد عرف بوجود تدابير إلكترونية مضادة لحماية قافلة رفيق الحريري وأنهم اختاروا وسيلة للهجوم لا تعوقها تلك التدابير المضادة. وتقليص الترتيبات الأمنية المصاحبة لرفيق الحريري بعد استقالته من منصب رئيس الوزراء أحدث عدداً من نقاط الضعف التي أفسحت المجال للاعتداء عليه بسهولة أكبر.

وعلى سبيل الأولوية، تعكف اللجنة على تحليل جوانب حركة الاتصالات المتعلقة بالقضية وجوانبها الدولية والتحقيق فيها. وهي تبرهن على وجود شبكة معقدة من حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمت بين عدد من الأفراد ذوي الصلة بهذا التحقيق. وبفضل تحليلها للاتصالات، باتت اللجنة تفهم بشكل أفضل الآن الجوانب التحضيرية للهجوم، وخاصة أنشطة ومواقع الستة أشخاص حاملي بطاقات SIM الذين يقال إنهم جزء من فريق التفجير. وهذا العمل ما زال جارياً وهو أحد المجالات التي يستخدم فيها التحليل المقارن مع القضايا الأربع عشرة الأخرى التي يجري متابعتها حالياً.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للجنة في الأشهر المقبلة في إجراء نحو ٥٠ مقابلة رئيسية تتصل بهذا الربط، وجمع وتحليل مجموعة كبيرة محددة بالفعل من البيانات الإلكترونية والاستخبارات الفنية والوثائق، وتطوير اتصالاتها والمزيد من المصادر الحساسة.

ومجلس الأمن في قراره ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، وسّع ولاية اللجنة بالنسبة للمساعدة الفنية التي تقدمها للسلطات اللبنانية في ١٤ قضية أخرى. وقامت اللجنة بزيادة الموارد

التي تكرسها لهذه المساعدة الفنية وركزت على مجالات رئيسية ثلاثة.

يتمثل المجال الأول في التحقيق العدلي وتحليل كل قضية على حدة بغية تحديد طبيعة وموقع أجهزة التفجير المستخدمة. والأدلة الشرعية في هذه القضايا تجري مقارنتها مع الأدلة في قضية الحريري، على سبيل المثال باستخدام بصمات الأصابع المشتركة وقواعد بيانات الحمض النووي الصبغي.

ويتمثل المجال الثاني، كما ذكر آنفا، في عملية تحليل الاتصالات. والهدف منها هو أن نفرز من بين الكم الهائل لحركة الاتصالات في بيروت إبان فترة الهجمات، تلك الأرقام المشتركة بين بعض تلك الهجمات، وربطها بأرقام أخرى ذات صلة.

ويتعلق المجال الثالث بإجراء مقابلات يمكن فيها للمستجوبين تقديم معلومات عن أوجه التشابه بين قضايا فردية وقضايا متعددة. وبفضل ما أنجز من عمل خلال فترة الإبلاغ، عززت اللجنة ما خلصت إليه من نتائج أولية تفيد بأن القضايا الـ ١٤ لم يأذن بها وينفذها ١٤ شخصا أو جماعة متباينين وغير مرتبطين ببعض ولهم دوافع منفصلة. وتتوقع اللجنة انكشاف المزيد من الصلات بين هذه القضايا بمواصلة جمع المعلومات والقرائن.

لقد واصلت اللجنة تفاعلها الوثيق مع السلطات اللبنانية – أي مع حكومة لبنان، والمدعي العام وكبار موظفيه، وقضاة التحقيق المكلفين بالقضايا، بالإضافة إلى ضابط الاتصال الذي عينته قوات الأمن الداخلي. وواصلت اللجنة تشاطرها مع السلطات القضائية اللبنانية ذات الاختصاص ما حصلت عليه خلال التحقيقات من معلومات وقرائن وثائقية ومادية واردة في شهادة الشهود، بما في ذلك المعلومات عن الأفراد المعتقلين، وتقييم مصداقية الشهود.

وتعرب اللجنة عن امتنانها للسلطات اللبنانية على دعمها الكبير وعملها الرائع، لا سيما بالنظر إلى الظروف البالغة الصعوبة التي سادت فترة الإبلاغ.

وتناشد اللجنة الدول أن تقدم لها المساعدة والدعم الكامل بشأن المسائل الفنية، والقانونية، والقضائية ذات الصلة بالتحقيق. وخلال الفترة الفاصلة بين ١٥ حزيران/يونيه و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أُرسل ما مجموعه ٣٩ طلبا رسميا جديدا للمساعدة إلى ١٢ دولة عضوا وهيئة دولية مختلفة. ومعظم الدول الأعضاء استجابت بشكل إيجابي وسريع لطلبات اللجنة، وقدمت مساعدة فنية في مجال الطب الشرعي، ودعما تقنيا في مجال تعقب الاتصالات الهاتفية وتحليلها، وتيسير إجراء المقابلات مع الشهود.

وعملا بالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه بين اللجنة والجمهورية العربية السورية في وقت سابق من هذا العام، ظل تعاون سورية مع اللجنة فعالا وفي الوقت المناسب. وخلال فترة الإبلاغ، قدمت اللجنة ١١ طلبا رسميا للمساعدة إلى سورية، سعيا إلى الحصول على معلومات ووثائق عن بعض الأفراد والجماعات. وقدمت سورية كذلك وثائق تتعلق بالتجارب التي أجرتها بشأن خصائص وأثر مختلف التفجيرات المتحكم فيها. وعقدت اجتماعات للمتابعة مع خبراء من اللجنة لمناقشة هذه التجارب. ويظل مستوى المساعدة التي قدمتها سورية خلال فترة الإبلاغ مرضيا بشكل عام.

إن اللجنة راضية عما أُحرز من تقدم حتى الآن في التحقيقات، وستواصل السعي إلى إحراز أفضل النتائج الممكنة خلال فترة الإبلاغ المقبلة، وحتى نهاية الولاية الحالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ولا يمكن إحراز هذه النتائج، إلا إذا واصلت الدول كافة تقديم الدعم. وفي هذا السياق، هناك ثلاثة مجالات تكتسي أهمية خاصة.

يتمثـل المجـال الأول في طلبـات المـساعدة. فخـلال الأشهر الستة الماضية، أُرسل أكثر من ٧٠ طلب مساعدة إلى الـدول، وتتوقـع اللجنـة إرسـال المزيـد مـن هـذه الطلبـات. ولا يـزال حـسن توقيـت اسـتجابات الـدول يكتـسي أهميـة كبرى، بالنظر خاصة إلى ضيق الوقت الذي تواجهه اللجنة.

والمجـال الثـاني هـو حمايـة الـشهود. فـإجراءات حمايـة الـشهود حاسمـة الأهميـة لمواصـلة تطـور التحقيقـات. واللجنـة بـصدد وضـع آليـات مـن هـذا القبيـل بغيـة تمكـين المزيـد مـن الأفـراد ذوي الدرايـة المناسبة مـن الإقبـال علـى مـساعدتها في هذا المجال الحساس من عملها.

وتـشكل المـوارد المجـال الثالـث الـذي يكتـسي أهميـة خاصـة. فتعزيـز القـدرة المؤسـسية للجنـة أمـر حاسـم. وتظـل عملية توظيف أفراد أكفـاء والإبقـاء علـيهم مـصدر قلـق، لأن ذلــك يــؤثر علــى قــدرة اللجنــة علــى الوفــاء بولايتــها في الوقـت المناسـب. واللجنـة علـى ثقـة بأنهـا سـتظل تحظـى مـن مجلس الأمن وجميع الدول بالدعم في مواجهـة هـذه التحـديات وغيرها.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثلة لبنان.

الآنسة زيادة (لبنان): سيدي الرئيس، مجددا نـأتي إلى هذا المجلس الموقر، لمناقشة تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة في جريمـة اغتيـال الـرئيس الـشهيد رفيـق الحريـري. ولا بـد في هذا السياق، من أن نجدد الشكر والتقـدير لمجلس الأمـن علـى متابعته الحثيثة لهذه القـضية، منـذ الأيـام الأولى للزلـزال الكـبير الذي شكّله اغتيال الرئيس الحريري.

كمـــا نتقـــدم بالـــشكر إلى لجنـــة التحقيـــق مفوضـــا وعـــاملين، ونـــثني علـــى جهـــودهم الحثيثـــة ونقـــدر عملـــهم الدؤوب. ونخص بالـذكر، المفـوض الـسيد سـيرج براميرتس، الذي يحظى بالتقدير والاحترام الواسعين.

لقـد وجـدنا في التقريـر الموضـوع أمامنـا عمـلا مهنيـا ومحترفـا ودقيقـا، ونحـن نرحـب بالتقـدم الحاصـل في مختلـف جوانـب التحقيـق في جريمـة اغتيـال الـرئيس الـشهيد رفيـق الحريـري، وكـذلك في الجـرائم الأخـرى موضـوع صـلاحية اللجنــة، ونأمــل أن يــستمر هــذا التقــدم في التحقيــق، وأن يتواصل ويتعزز تعاون الأطراف المعنية كافة.

ومع تواصل التحقيق، تتابع الحكومة اللبنانية بالتعاون مـع وكيـل الأمـين العـام للـشؤون القانونيـة، الـسيد نيكـولا ميـشال، والعـاملين معـه، العمـل علـى وضـع الـصيغة النهائيـة للمحكمـة ذات الطـابع الـدولي، الـتي نأمـل أن تنـال دعمكـم وتأييـدكم. إن هـذه المحكمـة، الـتي تحظـى بالإجمـاع الواسـع والأكيـد في لبنـان، تكتـسب أهميـة قـصوى لأبنـاء الـشعب اللبنـاني، وتعتـبر أمـلا لا يكـون فيـه مكـان للاغتيـال الـسياسي الذي عانينا منه طويلا.

وأخيرا، نجدد الشكر للسيد براميرتس والعاملين معه، ونؤكـد أن لبنـان، الـذي خـرج بمساعدة مجلـسكم المـوقر مـن عدوان إسرائيلي عليه، سوف يبقى مصرا علـى جـلاء الحقيقـة الكاملـة في الجريمـة الكـبرى الـتي أودت بحيـاة الـرئيس رفيـق الحريري ورفاقه، والجرائم التي سبقتها وتلتـها، وعلـى محاكمـة المتورطين في جريمة اغتيال الرئيس الحريري أمام المحكمـة ذات الطـابع الـدولي، وهـو يعتمـد في ذلـك مجـددا علـى إرادة شعبه وإصـراره كمـا تعـبر عنـهما حكومتـه، وعلـى دعـم مجلـسكم ودعم جميع أنصار الحق والعدالة في هذا العالم.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد رئيس المجلس، اسمحوا لي أن أهنئكم، بداية، على الطريقة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن خلال الـشهر الحـالي بمـا في ذلـك جهـودكم الـصادقة الـتي أثمـرت عـن عقـد اجتمـاع للمجلـس

على المستوى الوزاري بناء على المبادرة العربية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بسبب رفض إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. كما أود أن أرحب بوجود السيد سيرج براميرتس، رئيس لجنة التحقيق الدولية، بيننا لتقديم تقريره الدوري الثالث.

لقد اطلعنا على ما ورد في تقرير السيد براميرتس الإجرائي وما تميزت به منهجية العمل من حرفية ومهنية، وما تضمنه التقرير من محطات إيجابية بارزة بشأن الجهود التي بذلتها سورية للوفاء بالتزاماتها واستمرار التعاون بينها وبين اللجنة بشكل فعال على الصعد كافة، وكذلك استمرارها في الاستجابة لجميع طلبات اللجنة وتزويدها لها بالمعلومات المطلوبة في وقت مناسب وفق الآجال المحددة المتفق عليها بين الطرفين، والتي أكدها السيد براميرتس لتوه في بيانه الذي استمعنا إليه. وأود أن أؤكد مجددا أن تعاون الجمهورية العربية السورية هذا مع لجنة التحقيق إنما يأتي انطلاقا من حرصها على المساعدة في كشف الحقيقة في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق، المرحوم رفيق الحريري، وكشف الجهات التي تقف وراءها.

يتضمن التقرير المعروض على مجلس الأمن وصفا مرحليا وشرحا للنواحي التقنية التي تعمل عليها اللجنة في مختلف مجالات اختصاصها، سواء فيما يتعلق بمسرح الجريمة أو المتصلة بأدواتها المفترضة. ونأمل للتحقيق المبني على التقريرين السابقين الدوريين أن يؤدي إلى إظهار حقيقة الجهات المسؤولة عن هذه الجريمة. وفي هذا المجال، نود أن نكرر ما قلناه في مناسبات سابقة، وهو أن أخطر ما يواجهه هذا التحقيق هو استمرار استغلال بعض الأطراف في منطقتنا أو خارجها مجريات التحقيق للقفز إلى استنتاجات مسبقة لا تستند إلى براهين وأدلة ثابتة. وكذلك محاولة بعض الأطراف تقديم معلومات غير مثبتة لاستخدامها في أغراض أبعد ما تكون عن الهدف الذي أنشئت هذه اللجنة لتحقيقه، ومنها بشكل أساسي ما يتعلق بممارسة الضغط على بلادي، علما أن التقرير ما فتئ يشير إلى أن معرفة الحقيقة لا تزال تنتظر جهدا كبيرا من اللجنة قبل الوصول إلى النتائج النهائية المنشودة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز بعض النقاط المتصلة بالتقرير المعروض على المجلس، وذلك دون الخوض في تفاصيل التقرير المضمونية، لتجنب المساس بشؤون التحقيق الذي نؤمن في سورية بضرورة أن يكون مستقلا وحياديا وموضوعيا وبعيدا عن التدخلات السياسية.

أولا، أورد التقرير أن التعاون السوري مع اللجنة كان مرضيا وفعالا، وعاد السيد براميرتس ليؤكد ذلك لتوه، كما قلت قبل قليل أمام هذا المجلس مرة ثانية. وهنا نبين أن سورية تتعاون بشكل كامل ومستمر مع اللجنة الدولية المستقلة منذ بداية أعمالها وحتى الآن. وكانت سورية تأمل أن يشير التقرير إلى مدى تعاون دول أخرى مع اللجنة. ونشير في هذا الصدد إلى أن اللجنة القضائية السورية الخاصة المشكّلة تتابع التنسيق والتعاون مع اللجنة الدولية وتستجيب لجميع طلبات المساعدة المقدمة من قبلها، حيث أن دقة ووضوح طلبات المساعدة المقدمة إلى لجنة التحقيق السورية قد مكّناها من استمرار تزويد اللجنة الدولية بالمعلومات المطلوبة في آجال زمنية قياسية.

ثانيا، أشار التقرير في إطار التعاون بين سورية ولجنة التحقيق الدولية إلى استجابة سورية لطلبات تقدمت بها اللجنة في مجال تقديم المعلومات والوثائق، كما أشار التقرير إلى أن سورية قدمت المساعدة للجنة في حينه, وكذلك يشير التقرير إلى الرضى إزاء السرعة في تلبية طلبات اللجنة لترتيب مقابلات مع الشهود، وكذلك التدابير الأمنية والإدارية التي أُعِدت للمقابلات المذكورة.

ثالثا، تلاحظ سورية اهتمام اللجنة ببحث فرضيات جديدة حول طريقة حصول جريمة اغتيال الراحل الحريري. وتؤكد سورية على ضرورة تمحيص جميع الأدلة وفحصها بكل عناية ودقة، وبما ينسجم مع معايير التحقيق الجنائي الدولية، وخصوصا تمحيص الشهادات الكاذبة التي أُدلي بها

سابقا أمام لجنة التحقيق الدولية لأغراض سياسية معروفة. ولا بد في هذا المجال من إحالة مقدمي هذه الشهادات الكاذبة إلى القضاء بتهمة تضليل التحقيق لأغراض شخصية أو سياسية. وكذلك لا بد أيضا من كشف النقاب عن هوية من يقف وراء معرقلي العدالة هؤلاء.

رابعا، تلاحظ سورية أن اللجنة قد قامت ببذل الجهد الكبير في إطار ولايتها الموسعة للتحقيق بالجرائم الإرهابية المرتكبة في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ونشير في هذا الصدد إلى أن الكثيرين في لبنان خصوصا، وفي المنطقة عموما، كانوا يتوقعون أيضا أن يهتم مجلس الأمن بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت مؤخرا إثر القصف الإسرائيلي للبنان. علما بأن الأدلة في هذا المجال واضحة، والقاتل معروف ومعلن. كما نعتقد أنه من الضروري أن تركز لجنة التحقيق أيضا على جريمة اغتيال الأخوين المجذوب من أجل توضيح الصلة بينها وبين غيرها من الجرائم. ونشير، في هذا الصدد، إلى البيان الذي وزعته بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة، بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والذي كشف أن المجموعة الإرهابية التي قامت باغتيال الأخوين المجذوب في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، هذه المجموعة الإرهابية وغيرها تعمل لصالح الموساد الإسرائيلي، وأن تلك المجموعة قامت بتدريبات داخل وخارج إسرائيل. ونتمنى أن تُفتح ولاية اللجنة لتشمل هذه الجريمة الإرهابية ومثيلاتها.

خامسا، نلاحظ بارتياح استمرار التعامل بمهنية مع مبدأ سرية التحقيق، وهذا ما نرحب به ونؤكد على ضرورة استمراره.

ختاما، ترى سورية أهمية منح التحقيق الوقت والإمكانيات اللازمة لاستكمال إجراءاته، للوصول إلى أدلة حقيقية بعيدا عن التسييس والفرضيات المغلوطة والقراءات الاجتهادية غير ذات الصلة. ونعيد تأكيدنا أن سورية، وعبر لجنتها القضائية، ستستمر في التعاون النشط مع اللجنة الدولية وتزويدها بما يتوفر لديها من معلومات ونتائج تحقيقات السلطات السورية حول جريمة اغتيال الراحل الحريري. ونكرر مجددا أن سورية ملتزمة بالتعاون طالما التزم التحقيق الدولي بالمهنية والحرفية. وتنطلق سورية في ذلك من الحرص الكامل على كشف الحقيقة، الذي يقع في صميم المصلحة السورية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.